



الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمرض إنفلونزا الطيور في مصر

الخسائر الاقتصادية لمرض إنفلونزا الطيور لا تصيب المربين فقط.. بل تطول قطاعات أخرى كثيرة؛ حيث إنها صناعة مركبة

د. مصطفى فايز

أستاذ الطب البيطري - جامعة قناة السويس

إن الأمراض والأوبئة التي تصيب البشر هي إحدى

الكوارث الطبيعية وابتلاء من الله لخلقهم. وقد عاصرت البشرية العديد من

الأوبئة التي كان لها انعكاسات سلبية اقتصادياً واجتماعياً على المجتمعات البشرية. وهذه السلبيات

هي أضرار تصيب المجتمع وتسبب فقداً اقتصادياً وانعكاسات اجتماعية على هذا المجتمع.. وتاريخياً،

فإن مرض إنفلونزا الطيور بدأ ظهوره منذ أواخر القرن التاسع عشر (١٨٧٦) وأصاب العديد من الدول ومنها

مصر عام ١٩٥٨، ورغم ذلك لم تكن آثاره سيئة على المجتمع المصري، إلا أن عزل الفيروس في ٢٠٠٦ قد

أثار حالة من الهلع والتخبط والقرارات الفجائية كان لها انعكاسات عميقة على الاقتصاد

والمجتمع والبشر؛ حيث تم تقريباً تجميد هذه الصناعة.

ونحاول هنا استقصاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت نتيجة لحدوث هذا المرض استناداً إلى بعض الإحصائيات الرسمية رغم عدم توافرها فى كثير من الأحيان.

أولاً، الأبعاد الاقتصادية:

إن مرض إنفلونزا الطيور تصيب خسائره ليس فقط المربين والبائعين للطيور والدواجن، لكن هذه الخسائر تطول قطاعات كثيرة فى الاقتصاد؛ حيث إن الدواجن صناعة مركبة يتعامل معها الكثير من القطاعات سوف يصيبها الضرر وهى:

١- خسائر قطاع المنتجين:

تشير الأرقام لوجود ٢٥ ألف مزرعة مرخصة، إضافة إلى ٢٥ ألف مزرعة أخرى غير مرخصة إضافة إلى عشرات الآلاف من المزارع العائلية والأسر الفقيرة، ويقدر حجم الإنتاج من الدجاج بنحو ٨٥٠ مليون عام ٢٠٠٤ ويتم يومياً ذبح ما بين ٣ إلى ٥ ملايين دجاجة وتقدر القيمة السنوية لهذا الإنتاج بما يعادل ١١-١٥ مليار جنيه سنوياً.

كما يقدر الإنتاج من البط عام ٢٠٠٤ بنحو ٣٥ مليون سنوياً ومن الأوز نحو ٥٦ مليون والرومى نحو ١,٥ مليون والحمام نحو ٦٠ مليون والأرانب نحو ٣١ مليون.

وتقدر قيمتها جميعاً بنحو مليار جنيه سنوياً، كما أن إنتاج البيض يقدر بنحو ١٠,٣ مليار بيضة سنوياً تعادل نحو ٢ مليار جنيه، وبالتالي فإن حجم الإنتاج من هذه المنتجات الداخلية يقدر بنحو ١٨ مليار جنيه بأسعار عام ٢٠٠٤ يمكن أن ترتفع أسعار ٢٠٠٦ عن هذه القيمة. ناهيك عن البطالة التى ستصيب العاملين بقطاع المنتجين.

٢- قطاع الأعلاف:

يسهم فى هذا القطاع المستوردون الذين يقومون باستيراد الأعلاف خاصة الذرة وبعض مكونات البروتين، كما يضم إليهم أصحاب مصانع الأعلاف الكبيرة والصغيرة التى تعمل



على تزويد مزارع الدواجن باحتياجاتها. كل هؤلاء العاملين فى هذا القطاع سوف يتضررون من توقف إنتاج الطيور لأجل غير مسمى.

٣- قطاع الصناعات الغذائية:

تحتاج صناعة الدواجن إلى صناعات أخرى مغذية تغذى هذه الصناعة باحتياجاتها مثل الأقفاس البلاستيكية وأوانى الشرب وأوانى العلائق والإضاءة والتهوية وغيرها وأقفاس التربية المعدنية للدواجن أو الأرانب.

٤- قطاع البائعين:

تشير البيانات إلى أن التوسع الكبير فى صناعة الدواجن قد نجح فى توفير فرص عمل كبيرة من خلال إيجاد ما يقرب من ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف منفذ بيع للدواجن يقدر العاملون به بما يقرب من ٢,٥ مليون شخص يعولون أسراً يقترب عددها من ٧ ملايين شخص. هؤلاء سيتضررون بلا شك من توقف هذه الصناعة لفترة غير معلومة.

٥- قطاع النقل:

لا توجد بيانات رسمية عن قطاع النقل العامل فى قطاع الدواجن إلا أن هناك العديد من أصحاب عربات النقل قد تخصصوا فى نقل

يعمل بقطاع الدواجن أكثر من

مليونى شخص

يعولون نحو

« ٧ » ملايين آخرين..

ما يجعل مشكلات

هذا القطاع

تلقى بظلالها على

المجتمع

الدواجن بطريقة رتيبة بحيث يأخذون الأقفاس الفارغة ويتركون للبائع الأقفاس المليئة. وهؤلاء أيضاً سوف يتضررون هم والعاملون معهم وأسرههم.

٦- قطاع الأسمدة:

إن الكثير من المزارعين وأصحاب المشاتل والحدائق وغيرها كانوا يستفيدون من مخلفات الطيور والزرق فى عمليات التسميد. والسماذ فى حد ذاته له قيمة نقدية سوف يفقدها المربون. وبالمثل سوف يبحث أصحاب المشاتل والحدائق وغيرها عن بدائل أخرى كالأسمدة الكيماوية.

٧- قطاع المستهلكين:

يقدر عدد الأسر فى مصر ما بين ١٥ إلى ١٦ مليون أسرة، يستهلك الجميع الدواجن والطيور.

إلا أن الأغنياء يستهلكون نوعية معينة مثل الحمام والبط والرومى. أما الفقراء ومتوسطو الدخل فيمكن تقديرهم بنحو ١٠-١٢ مليون أسرة هم أكثر المتضررين؛ لأن الدواجن على وجه التحديد هى المصدر الوحيد للبروتين الحيوانى بالنسبة لهم لتناسب سعره مع دخولهم. وهؤلاء سوف يُحرمون البروتين الحيوانى لفترة طويلة مقبلة. وهؤلاء هم فئات الموظفين - العمال- معظم المزارعين- صغار البائعين والحرفيين وبطيعة الحال هم وأسرههم. أما الأغنياء فيمكنهم استبدال لحوم الدواجن بالأسماك واللحوم.

٨- خسائر القطاع المصرفى:

القطاع المصرفى وعلى رأسه البنك الرئيسى للانتماء والتنمية منح قروضاً كبيرة لمزارع ومربى الدواجن والطيور يقدرها البعض بنحو ٢٥٠ مليون جنيه هذا بخلاف بعض قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية وبطيعة الحال سيتوقف المقترضون عن السداد.

٩- الاقتصاد القومى ككل:

إن المحصلة النهائية كما سبق هو انخفاض الناتج القومى المحلى الإجمالى ما ينعكس سلباً على التشغيل والنمو والخدمات.



من وجود جهة ما توفق بين هذه المجموعات حتى لا تتعمق الأضرار ويصيب الضرر قطاعات عريضة من المجتمع.

ولا شك أن أكثر المتضررين من هذه الكارثة هم الفقراء من المستهلكين ثم صغار مربى ومنتجى الدواجن وأصحاب منافذ البيع ثم الخدمات المساندة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كبار المربين سوف يكون الضرر عليهم أقل من صغارهم؛ لأن لديهم سبلهم للوصول إلى الأسواق والتصرف الصحيح بعكس صغار المربين الذين سيلجأون إلى التخلص من دواجنهم بأبخس الأسعار، أما فقراء هذا الشعب وهم كما يقدرهم تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة

إلى القطاعات المتضررة، كل هذا يترتب عليه بطالة تضاف إلى حجم البطالة المرتفع، إضافة إلى ازدياد الجريمة نتيجة هذه البطالة وتسرب التلاميذ من المدارس للبحث عن لقمة العيش. ناهيك عن استمرار مشكلات المجتمع الأخرى وتفاقمها لارتباط القطاعات ببعضها.

ثالثاً: المتضررون والمستفيدون:

إن أى قرار أو تغيير فى المجتمع يصيب بعض الناس بالضرر إلا أنه يعطى بعضهم منافع ومزايا لم تكن ليحصلوا عليها دون هذا القرار أو التغيير. ومع التسليم بوجود مجموعات المصالح فى أى مجتمع وكل مجموعة تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها. إلا أنه لا بد

ثانياً: الأبعاد الاجتماعية:

إن المجتمع منظومة متكاملة لا يمكن فصل أحد أجزائه عن الأجزاء الأخرى. وما يحدث فى قطاع يؤثر فى باقى القطاعات. ومن أهم مشكلات الإدارة والتخطيط فى مصر صدور القرارات فى قطاع ما دون النظر إلى أثارها على القطاعات الأخرى حيث إن متخذى القرارات فى معظم المشاهد يقصرون نظرهم على القطاع المعنى فقط رغم أن الآثار تطول جميع قطاعات المجتمع. ولا شك أن القرار القاضى بوقف هذه الصناعة تقريباً كان له أبعاد اجتماعية خطيرة على جميع قطاعات المجتمع، كما سبق وأشرنا

فى مصر بنحو ٣٥٪ إضافة إلى متوسطى الدخل فهم سوف يحرمون غالبًا من مصدر البروتين الحيوانى الوحيد الذى كان متاحًا لهم.

أما بالنسبة للمستفيدين من الأوضاع الجديدة فهم أساسًا منتجو اللحوم ومستوردو اللحوم وبائعو اللحوم بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب النسبى على اللحوم، وهذه الزيادة فى أسعار اللحوم لن يتأثر بها إلا الفقراء ومتوسطو الدخل أى إن معظم الكوارث يتأثر بها أساسًا الفقراء فى هذا البلد.

يلى ذلك من المستفيدين: أصحاب المزارع السمكية وتجار الأسماك حيث ارتفعت أسعارها أيضًا نسبيًا قبل الكارثة خاصة السمك البلطى لتحول الفقراء إليه وزيادة الطلب عليه.

رابعاً: الانعكاسات المستقبلية:

لا شك أن الحكومة قد بدأت فى إدارة الأزمة متأخرة؛ حيث كان من المفترض بمجرد وصول أنباء انتشار المرض فى أسيا أن تتأهب لمواجهة انتشار المرض. كما أن إدارة الأزمة تم بطريقة إدارية وإجرائية مانعة نتيجة الفزع غير المبرر وليس بطريقة واعية منظمة بحيث يقل الضرر بقدر الإمكان.

أكثر المتضررين بكوارث قطاع صناعة الدواجن هم الفقراء من المستهلكين.. ثم صغار المربين وأصحاب منافذ البيع، ثم الخدمات المساندة

كما سبق وأشرنا فإن أى تغيير فى قطاع معين تنعكس آثاره ليس فقط على هذا القطاع بل على جميع قطاعات الاقتصاد القومى. وكما أشرنا أيضًا فإنه سيكون هناك متضررون وآخرون مستفيدون من الأوضاع الجديدة. ولذلك فإن الانعكاسات المستقبلية يجب دراستها والتوصل إلى خطة لأنسب السبل لمواجهة هذه الانعكاسات .

إذًا: ما محصلة تمثيلية إنفلونزا الطيور التى تنتقل للإنسان:

إدارة أزمات هذه الصناعة لا تكون بإجراءات تعسفية مانعة.. إنما يجب مساهمة المنتفعين فى تقليل أضرارها

١- حصول منتجى ومستوردي اللحوم على أرباح تراكمية كبيرة بسبب الأزمة فقط ليس إلا.

٢- زيادة البطالة بين العاملين فى الإنتاج الداجنى وقطاعاته المساندة والمرتبطة.

٣- توقع ارتفاع أسعار الدواجن والبيض بعد انتهاء الفزع.

٤- استمرار تضرر صغار منتجى ومربى الدواجن.

٥- استمرار تضرر الفقراء بصفة أساسية نتيجة ارتفاع الأسعار المتوقع.

ماذا يمكن أن نخطط له ونعمل على تحقيقه:

إن الآثار المستقبلية تتطلب رؤية واضحة لإدارة الأزمة لتقليل الضرر على المتضررين ومساهمة المنتفعين فى تقليل هذا الضرر، وفى هذا الصدد يقترح الآتى:

١- إدارة الأزمة لا تكون بإجراءات تعسفية مانعة.

٢- منع انتقال الدواجن بين المحافظات إلا بعد ذبحها والكشف عليها.

٣- تطوير صناعة الدواجن بحيث يتم تشجيع إنشاء شركات كبرى للإنتاج والتسويق تقوم بالعملية متكاملة وتصل الدواجن للمستهلكين مذبوحة ومعلفة بعد الكشف البيطرى.